

فرص التفاهم تضيق

شادي جواد

قبل ستة أيام على انتهاء المهلة الدستورية لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، بدأت الفرص تضيق أمام إمكان التفاهم على ولوج هذا الاستحقاق بصورته الطبيعية، لا بل إن حالة الإرباك هي التي بدأت تتحكم بمسار الاتصالات والمشاروات التي تجري في الداخل وفي الخارج، حيث لم يسجل في أفق هذا الحراك أي تقدم على هذا المستوى لا بل إن الأمور لا تزال في دائرة المراوحة الثقيلة رغم كل الإحباطات من هنا وهناك عن إمكان الوصول إلى هذا الغرض في الربع الساعة الأخير من انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان.

ويؤكد مصدر وزاري متابع أن المشاورات التي تجري في لبنان، وتلك التي يجريها عدد من المسؤولين اللبنانيين في العاصمة الفرنسية، لم تأت بأي جديد، وأن صورة المشهد الرئاسي لا تزال على حالها، ولم يطرأ عليها أي تعديل يذكر في الاتجاه الذي يمكن معه القول إننا اقتربنا من موعد إجراء الانتخابات، وإن هناك فرصة سانحة لإتمام هذا الاستحقاق قبل الخامس والعشرين من هذا الشهر.

ويلفت المصدر إلى أن جلسة الانتخاب المقبلة ستكون صورة طبق الأصل عن الجلسات السابقة، وأن الكلام عن إمكان تحويلها إلى جلسة نصاب من دون انتخاب ما زال قيد التداول داخل الفريق المقاطع.

ويدعو المصدر إلى عدم الإفراط في التفاؤل وتعليق الكثير من الآمال على حبل العلاقات الإيرانية - السعودية، ويقول: صحيح أن إعادة ترميم الجسور بين هذين البلدين يشكل عاملاً مساعداً على تقريب المسافات بين اللبنانيين، وبالتالي الوصول إلى حلول لبعض مشاكلهم غير أننا لم نصل بعد إلى مرحلة يمكن القول فيها إن هذه الجسور قد رمت، وبالتالي فإن لبنان سيوظف هذا التطور باتجاه ترتيب بيته الداخلي لأننا وإن سلمنا جدلاً بأن المياه قد عادت إلى مجاريها بين طهران والرياض غير أن ذلك لا يعني أن مشاكل المنطقة ستحل بكيسة زر.

وفي رأي المصدر أن عودة العلاقات بين هذين البلدين تحتاج إلى الكثير من الأخذ والرد وحتى هذه اللحظة ما زال الحديث عن التقارب مجرد كلام، فلا موانع للقاءات قريبة على مستوى المسؤولين، ولا رسائل ودية متبادلة يحول عليها، حيث إن الكلام بهذا الخصوص لم يتجاوز بعد ما قاله وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الذي عكس رغبة بلاده بالتفاوض مع إيران كجارة للتفاهم على بعض القضايا الخلافية.

ويعرب المصدر عن اعتقاده بأن المملكة العربية السعودية لا تقدم أي شيء مجاناً في المنطقة وهي تحاول أن يكون هناك بديل عن أي ملف تعتقد أنها تقدم تنازلات فيه، وكما هو معروف بأن السعودية عيناها على العراق وهي تحاول منذ مدة المقايضة على هذا الملف من دون أن تلتقي أي تجاوب إيراني، ولو سلمنا جدلاً فإن التقارب الإيراني - السعودي من الممكن أن يشهد منه لبنان، فهذا أن يكون قريباً كما يحاول البعض إشاعته، فنتائج الانتخابات العراقية لم تصدر رسمياً بعد، وفي حال صدرت فإنه سيصان حكماً إلى حوار بين الكتل السياسية والنيابية قبل انتخاب رئيس الحكومة وهذه الصورة تحتاج إلى بعض الوقت لكي تصبح واضحة وإلى ذلك الحين فإن الملف اللبناني لن يطرأ عليه أي جديد، إضافة إلى أن مسودة الاتفاق النووي لم تكتب بعد، وبالتالي فإن كل المؤشرات تؤكد أن لا انتخابات في لبنان قبل تموز المقبل، هذا بمعزل عن الأزمة السورية المفتوحة والتي لا آفاق للوصول إلى حل قريب حولها.

هذا على المستوى الإقليمي، أما على المستوى الدولي فلا يرى المصدر أي اهتمام جدي بالملف اللبناني، إذ إن الإدارة الأميركية أولويتها الآن للملف الأوكراني، حتى أن الأزمة السورية لم تعد بالنسبة إليها أولوية، وهذا الأمر يؤكد بدوره أن الأوضاع في لبنان لن تستوي سريعاً، وأنا سنكون أمام مرحلة من الدوران حول الحلقة المفرغة.

ولفت المصدر الوزاري النظر إلى أننا سنكون بعد 25 أيار في مرحلة سياسية أشبه بتلك المرحلة التي مررنا بها بعد استقالة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، حيث جمدت القرارات الكبيرة، وغاب التشريع، وهو يرى أن الحكومة وإن كانت ستأخذ مجتمعة محل رئيس الجمهورية من حيث الصلاحيات غير أنها ستكون حكومة أقرب إلى تصرف أعمال بمعنى أن لا قرارات سياسية وأن الجمود سيكون سيد الموقف.

لبنان بعد بندر بن سلطان

روزانا رمال

كونه أحد مراكز النفوذ والحصص السعودية في المنطقة، وكان السياق الإقليمي - المخابراتي - الدولي على أشده منذ ما قبل الاستقلال عام 1943 لحجز مساحة نفوذ فيه، يُسند لبنان لدى أي تغيير أو تعيين ملكي سعودي كأحد الامتيازات في المملكة لكي يشرف عليه أو يدير شؤونه أمير أو وزير أو مسؤول سعودي بارز، نظراً إلى ما للسعودية من حلفاء سياسيين وحزبيين ونفوذ وأعمال في هذا البلد الصغير، الذي تعرف السعودية أهمية أن توسع نفوذها فيه، لما له من موقع ودور استراتيجيين في المنطقة يؤثران في مجريات الأحداث فيها مباشرة، ونظراً إلى أن هذا البلد استطاع فرض معادلات جديدة في الصراع مع «إسرائيل» بفرادة ما يحوي من منظومة مقاومة عسكرية وشعبية تعتبرها السعودية أنها انتصارات لا تتوقف عند المقاومة في لبنان، بل تسجل نفوذاً ورسيداً لحلف تتصدده إيران وسورية، وعليه... خيض صراع النفوذ على لبنان وفق حسابات بُنيت إما على توافق وإما على صراع بين إيران والسعودية وحلفاء كليهما في سورية ولبنان.

منذ عام 2005 عين الأمير بندر بن سلطان رئيساً لجهاز الأمن القومي السعودي، وكان لبنان من صلب اهتماماته ضمن عنوان مرحلة جديدة مفترض الدخول فيها وفقاً للسياسة العامة للسعودية وموقفها في حينه من لبنان والأطراف اللبنانية عموماً... والمعروف أن الحقبة ما بعد 2005 في البلاد بعد اغتيال الحريري الأب، لم تكن تشبه ما بعدها حتى بالسلك السعودي الذي ظهر أكثر انحيازاً لفريق لبناني من دون آخر، على رغم إصرارها الدائم على أن تكون فريقاً وحكماً ووسيطاً، إلا أن وفي كل مناسبة كان يظهر دعمها لفريق معروف أو تيار معروف إن من طريقها أو طريقه، وهذا الأمر كان منذ ما قبل اندلاع الأزمة

السورية، أي أن الانقسام في لبنان موجود ويتعمق وبطريقة أو بأخرى هناك من سُمي مرحلة ما بعد اغتيال الحريري وما تعرّض له لبنان بهيثة الأرز، وربما كانت أولى ثورات المنطقة التي مرّت بسلام «متحفظة»، لأنها اصطدمت بواقع النسيج اللبناني والأحزاب اللبنانية التي تلغى قوة ونفوذ وتأثير بعضها على لبنان بحد ذاته.

ملف لبنان تسلمه بندر، ومنذ ذلك الوقت تستعر النار فيه حيناً وتنطفئ حيناً آخر... تفجيرات متعددة ومتنقلة وجبهات الشمال مفتوحة على مصراعها، وبالأخص طرابلس التي عاشت سنوات طويلة من حرب الأحياء التي انهكت المدينة وسكانها، ليس المقصود هو توتر سعودي بكل هذا أكثر من أن الأمر يتعلق بنفوذ سعودي كان قادراً على إيقاف الكثير من هذا النزف بفضل علاقات مع مختلف الأطراف وبينهم المتشدّدون.

أما بعد اندلاع الأزمة السورية، وبعدما توسع دور بندر بن سلطان الاستخباري بوضوح على رأس استخبارات بلاده، انتشرت تقارير عسكرية متعددة بينها أميركية وبريطانية وفرنسية وروسية والماتية تحدثت عن تورطه المباشر بتسليح المتشدّدين والمسلحين التكفيريين بهدف تنفيذ عمليات على الأجهزة الأمنية وقوى الأمن السورية وعلى أهداف مدنية بقصد الضغط على النظام. وبين دعم المسلحين في سورية وهروب بعضهم من ضربات الجيش السوري إلى العمق اللبناني، وتمركزهم بين الشمال والبقاع، تطوّر المشهد وتدرج ليصل إلى تنفيذهم هجمات انتحارية داخل لبنان على أهداف قالوا إنها لحزب الله، إلا أنها استهدفت في الواقع قاعدته الشعبية رداً على تدخله في سورية، هذا ما لم يكن حقيقياً في شكل يقطع الشك باليقين، لأن هجمات الانتحاريين في لبنان بدأت في شكل مكثف بعد اغتيال الحريري، حيث توالى استهداف أكثر من 12 شخصية لبنانية سياسية بعده، وكان لبنان البلد العربي الأول بعد العراق الذي تندلع فيه سلسلة العمليات الانتحارية والإرهابية من طريق

المجلس الأعلى للدفاع يوصي بالمحافظة على المؤسسات الأمنية ودعمها



(الداتي ونهرا)

المجلس الأعلى للدفاع مجتمعاً في بعدا

بالمؤسسات التي تنعكس إيجاباً على العمل المؤسسي والنظام العام والأوضاع الأمنية، مطالباً «بالاستمرار في الدعم السياسي للحلقة الأمنية التي أقرها مجلس الوزراء أخيراً».

وأضاف خير: «بحث المجلس الأوضاع الأمنية العامة في البلاد، وأطلع من قادة الأجهزة العسكرية والأمنية على التدابير التي تستمر في تنفيذها في مختلف المناطق، وعلى مسار الخطة الأمنية في طرابلس والبقاع الشمالي».

عقد المجلس الأعلى للدفاع جلسة في القصر الجمهوري في بعدا قبل ظهر أمس برئاسة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، في حضور الوزراء المعنيين وقادة الأجهزة الأمنية وممثل عن قائد الجيش العماد جان قهوجي.

ووفق البيان الذي تلاه الأمين العام للمجلس اللواء محمد خير بعد انتهاء الجلسة أعطى رئيس استكون حكومة «توجيهاته إلى أعضاء المجلس الأعلى للدفاع بالمحافظة على المؤسسات

خفايا

تساءل نائب سابق ممّن شاركوا في إقرار اتفاق الطائف عمّا إذا كان الكلام الدائم عن أبدية المناصفة الطائفية منسجماً مع الدستور، لا سيما في ظل النصّ الدستوري الصريح والواضح، الذي لم يُطبّق بعد، عن إلغاء الطائفية.

أكدت مصادر في قوى 8 آذار أنّ ما جرى من اتفاق على بعض المسائل، مثل تشكيل الحكومة وتنفيذ الخطة الأمنية، لا يشمل المسائل الأخرى التي هي موضع خلاف واختلاف، وتحديداً تلك المتعلقة بخيارات لبنان القومية والعربية.

عسيري؛ نامل بأن يشكل الاستحقاق مناسبة لترسيخ الهدوء وتعزيز الازدهار

أعرب السفير السعودي لدى لبنان علي عوض عسيري عن ارتياحه للتوفيق «الذي يحالف الحكومة اللبنانية برئاسة الرئيس تمام سلام، إذ استطاعت في مرحلة قصيرة اتخاذ قرارات إدارية وأمنية على قدر كبير من الأهمية ساهمت في تعزيز الثقة بمؤسسات الدولة وذلك نتيجة توافق سياسي داخلي بين كل الأطراف»، متعباً: «أن ينسحب هذا التوافق على كل المواضيع لينعم لبنان وشعبه بالأمن والاستقرار، وأن يشكل الاستحقاق الرئاسي مناسبة لجمع الأشقاء اللبنانيين وترسيخ الهدوء وتعزيز الازدهار».

وأكد عسيري في تصريح أمس أهمية الزيارة التي سيقوم بها رئيس الحكومة تمام سلام إلى المملكة، معتبراً أنها «تشكل مناسبة لتعزيز أواصر الأخوة وتبادل الآراء حول الأوضاع التي تشهدها المنطقة».

ودعا السفير السعودي القطاع الخاص في كلا البلدين إلى تعزيز التواصل بين المؤسسات ورجال الأعمال ووضع استراتيجيات اقتصادية تخدم مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين، لافتاً إلى «أن الجالية اللبنانية في المملكة تمثل صلة أساسية وفاعلة في العلاقات الاقتصادية بين المملكة ولبنان وهي علاقات متجددة وقوية ومتنامية، فالمملكة كانت في السنوات الأخيرة من بين أهم أسواق الصادرات اللبنانية كما يشكل السياح السعوديون نحو 20 في المئة من السياح العرب، كما أن حجم الاستثمارات السعودية لا يزال يشكل في لبنان أكثر من 40 في المئة من مجموع الاستثمارات الأجنبية، بينما تقدر الاستثمارات اللبنانية في المملكة بنحو 2.5 مليار دولار». وأضاف: «إن المملكة، وانطلاقاً من العلاقات الأخوية الراسخة التي تجمعها بلبنان، تتطلع إلى المزيد من النمو والتطور في علاقات الصداقة والأخوة في العلاقات السياسية والاقتصادية المشتركة، وهي تعير في شكل دائم عن حرصها على أمن هذا البلد العزيز واستقراره ووحدة أبنائه وضرورة سعيهم إلى تحقيق المصلحة الفضلى لبلدهم».

نتابع احتياجات لبنان في ملفّ الناظرين إيهورست؛ لتفاهم حول انتخاب رئيس جديد

شدّت سفيرة الاتحاد الأوروبي في لبنان أنجيلينا إيهورست على ضرورة أن «تستمر الجهود في لبنان للتوصل إلى انتخاب رئيس للجمهورية».

وخلال مشاركتها في حفل غداء أقامته النائب بهية الحريري في دارتها في مجدليون، اعتبرت إيهورست أن «لا بد أن يكون هناك تفاهم حول من يكون رئيس لبنان بعد 25 الجاري ويجب أن تستمر الجهود لإيجاد حل»، ولقّنت إلى «أن هذا الموضوع لبناني، لكن المهم أن يكون هناك رئيس، كما هناك رئيس للبرلمان وآخر لمجلس الوزراء».

وفي ما يتعلق بموضوع الناظرين، قالت: «نحن نتابع احتياجات لبنان في هذا الموضوع لأن عددهم يزيد كل يوم، ولا بد من أن تكون هناك مساعدة، وقد زاد الاتحاد الأوروبي مساعدته، لكن المشكلة اليوم هي أي مدى يستطيع لبنان أن يتحمل هذه المسؤولية، فهذا صعب ونحن مع أي فكرة وأي خطة لنساعد لبنان أكثر في هذا الموضوع».



تكريم المدير العام للأمن العام في الغازية

ابراهيم؛ وحدة لبنان عصية على الانعزاليين والتكفيريين



ابراهيم متسلماً الدرع التكريمية

أبنته «لن تقوى عليها معاول الهدم التي لبست لبوس التكفيريين أو الانعزاليين الرافضين لأخر، الداعين بالنتيجة إلى التوقع والانغلاق».

وتطرق إلى قضية تحرير راهبات معلولا معتبراً أنها «قضية لبنانية - عربية وإنسانية بقر ما هي قضية سورية، مع التذكير أن من يبنيهن لبنانيتين من عائلتين كريمةتين»، لافتاً إلى «أن ملف الطوائف المختلفة بولس

اليازجي ويوحنا ابراهيم والمصوّر سمير كساب والشايبين المخطوفين في نيجيريا عماد العناري وكارلوس عزيز وغيرهم لا يزال مفتوحاً، ولن أتحدث عن أي منهم في الوقت الحاضر بانتظار استكمال المعطيات والجهود التي نبذلها في هذا الشأن».

اعتبر المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم «أن لبنان تجاوز الحرب واتعظ من ويلاتها، لكنه لا يزال في حاجة إلى مبادرات تعزّز وحدته الوطنية، وترسي قواعدها، وذلك لا يكون إلا بالعودة إلى قيمنا الإنسانية والروحانية، وإحياء ما تفاقنا عن إحيائه من تاريخ مشترك تميّز بصدق المحبة وصدق العاطفة والتجذّر في الأصالة».

وخلال حفل تكريم أقامه له رجل الأعمال محمد دنش في دارته في الغازية في حضور رئيس مجلس الجنوب قبلاًن قبلاًن ممثلاً رئيس مجلس النواب نبيه بري وحشد من الشخصيات السياسية والرسمية والمراجع الروحية الإسلامية والمسيحية، أكد ابراهيم أن وحدة لبنان ووحدة



بلا حصانة

الثلاثاء ٢٠ أيار 21.15

OTV
WWW.OTV.COM.LB